

لمن قاضت له البينة ولو لم يكن بينة كل واحد منهما على
نصفه قال في طي جلف لصاحبه ويكون بينهما بالسوية
سواء كان مما يخص الرجال أو النساء أو يصلح لهما وسواء
كانت الدار لهما أو لأحدهما وسواء كانت الزوجية
باقية بينهما أو زائلة ويستوى في ذلك تنازع الزوجين
والوارث وقال في الخلاف ما يصلح للرجال للرجال
وما يصلح للنساء للنساء وما يصلح لهما يقسم بينهما وفي
رواية أخرى للمرأة لأنها تأتي بالمتاع من أهلها وما ذكر
في الخلاف أشهر في الرواية وأظهر بين الأصحاب ولو
ادعى أبو البينة أنه أعارها لبعض ما في يدها من متاع
أو غير ذلك فكيف من الأنساب وفيه رواية بالقر
بين الأب وغيره ضعيفة **الثالث** في دعوى الموارث
وفيه مسائل **أول** لو مات المسلم عن ابنين فمضاد فإ
على مقدم إسلام أحدهما على موت الأب وادعى الآخر
مثله فأنكر أخوه فالقول قول المتفق على تقدم إسلام
مع يمينه أنه لا يعلم أن أحاه إسلام قبل موته وبذلك لو كان
مملوكين فاعتقا أو اتفقا على تقدم حرية أحدهما واختلفا
في الآخر **الثاني** لو اتفقا أن أحدهما أسلم في شعبان والآ
في غيره رمضان ثم قال للمتقدم مات الأب قبل شهر رمضان

عقد

وقال

وقال المتأخر مات بعد دخول رمضان كان لأصل بقائه
الحية والتكريم بينهما نصين **الثاني** إذا كان دار في يد أختها
وادعى أخوها له ولأخيه الغائب ارتأ عن إيهما وأقام بينة
فإن كانت كاملة وشهدت أنه لا وارث سواها أسلم إليه
النصف وكان الباقي في يده من كانت للدار في يد وفي
الجملة في يده من يدهم حتى يعود ولا يلزم القابض للضيف
أقامة ضمير بما قبض ونعني بالكاملة ذات المعقوفة المتقاة
والخبر الباطنة ولو لم يكن البينة كاملة وشهدت أنها
لا يعلم وارثا وغيرهما الرضى التسليم حتى يثبت الحاكم عن
الوارث مستقبيا بحيث لو كان وارث لظهر ومع أسلم
المحاضر نصيبه ويضمنه استظهارا ولو كان ذوق
اعطى مع اليقين بأبقا الوارث نصيبه تاما وعلى نقد
الثاني يعطيه اليقين أن كان وارث فعطى الزوج الربع
والزوجة ربع الثمن معجل من غير تضمين وبعد البحث
بتم الحصص مع الضمين ولو كان الوارث من محبة غيره
كأخ فان أقام البينة الكاملة اعطى المال وإن أقام بينة
غير كاملة اعطى بعد البحث والاستظهار بالضمين **الثالث**
إذا ماتت امرأة وأبناها فقال أخوها مات الولد ولا
ثم المرأة فالإيراث للزوج نصفان وقال الزوج